التاريخ السياسى للصومال

بداية ؛ إن الشعب الصومالى له تاريخ طويل مناوئ دائما للقوى الاستعمارية، ومشكلته أنه يتمتع بساحل طويل يطل على المحيط الهندى والقرن الأفريقى، وهى المنطقة التى يمكن أن يطلق عليها رمانة الخطوط التجارية البحرية، التى ظلت وستظل مطمعًا وصراعًا بين القوى الدولية على مر العصور[1].

علاقتنا فى مصر بالصومال ترجع إلى عصر الفراعنة، ذكرت فى كتب التاريخ ببلاد «بونت» أى أرض البخور والعطور، وكان المصريون يدعونها أرض الأجداد والآلهة لاعتقادهم أن أرواح الآلهة والأجداد تستقر هناك، وكانت مصدرًا للفراعنة للعاج والذهب والعطور المستعملة للتحنيط.

أما تاريخ الصومال الحديث فقد بدأ مع دخول القرن ١٦، شهد فيه حادثًا ترك أثره عليه طيلة القرون اللاحقة، وهو وصول طلائع الغزو الأوروبى إلى الشواطئ العربية فى القرن الأفريقى والساحل الشرقى الأفريقى[2] وعمل

---

(١) يشكل الصوماليون وحدة عرقية وثقافية وقومية على امتداد تشكيلاتهم فى منطقة الصومال الكبير، ولا تكاد توجد فى دولة إفريقية أخرى صورة سلالة موحدة كما فى الأراضى الصومالية.

(٢) فى عام ١٥٤١م نزل كريستو دى جاما ومعه ٤٠٠ جندى برتغالى إلى مصوع بحجة نجدة مملكة الحبشة المسيحية من الزحف الإسلامى، وكان قيام الممالك والسلطنات الإسلامية على الساحل الشرقى الإفريقى قد فرض عزلة شبه كاملة على مملكة الحبشة عن البحر.

البرتغاليون على إغلاق الطريقين المتنافسين، وهما طريق البحر الأحمر وطريق الخليج العربى. وكان طريق البحر الأحمر هو الطريق الرئيس للتجارة الدولية حيث تفرغ السفن القادمة من الشرق حمولتها على الشواطئ المصرية على البحر الأحمر ثم تنتقل إلى ميناء الإسكندرية ثم أوروبا.

فى ذلك الوقت كان العثمانيون قد زحفوا نحو المنطقة ونجحوا فى إحكام سيطرتهم على مدخل البحر الأحمر، وفرضوا نفوذهم على سواحل السودان وأريتريا والصومال، وأدركوا أن سلامة هذه المنطقة فى استئصال الخطر البرتغالى فى الساحل الأفريقى والمحيط الهندى، واستطاعوا أن يوقفوا النفوذ البرتغالى، وأصبحت الصومال ـ التى عرفت بزيلع وبربرة ـ تحت الحكم العثمانى.

وبلاد الصومال ذكرها ياقوت الحموى فى «معجم البلدان»، وذكر أن أهم ثغورها زيلع وبربرة، ويعد زيلع ميناء سلطنة هرر على خليج عدن، ومن بلاد زيلع بلدة جبرت التى نشأت منها أجداد المؤرخ المصرى المعروف فى أوائل القرن ١٩ عبد الرحمن الجبرتى.

كانت زيلع وبربرة من أملاك تركيا تابعتين للواء الحديدة باليمن، ففكر الخديوى إسماعيل فى ضمها إلى مصر حينما اعتزم فتح سلطنة هرر؛ لأن زيلع هى ميناء هرر، فسعى لدى الحكومة العثمانية ونجح فى مسعاه وصدر له فرمان من السلطان فى أول يوليو ١٨٧٥ بالتنازل له عن زيلع وملحقاتها مقابل زيادة الجزية السنوية، وجعلها الخديوى محافظتين عرفتا باسم زيلع وبربرة، وأرسل الحاميات المصرية لها، وبقيت محافظتا زيلع وبربرة ملكا لمصر إلى أن اغتصبها الإنجليز بعد نشوب الثورة المهدية، وأجبروا الحكومة المصرية على الجلاء عن السودان، وشمل القرار هاتين المحافظتين فأخلتها الحامية المصرية فى مايو ١٨٨٥ واحتلها الإنجليز.

منذ ذلك التاريخ بدأت مشكلة الصومال، وأدى التنافس الاستعمارى المحموم إلى تفتيت الصومال إلى خمسة أجزاء، جزآن وقعا فى قبضة بريطانيا أحدهما إقليم غرب الصومال على الحدود الشمالية الكينية عرف باسم الصومال الكينى، والثانى عرف باسم صومالى لاند، وجزء لفرنسا وهو جيبوتى، وجزء أخذته

الحبشة (إثيوبيا الآن) وهو الأوجادين، والخامس استحوذت عليه إيطاليا وعرف باسم صوماليا.

هذا ما حدث للصومال فى القرن ١٩ وظلت مشكلة تفتيته تتصاعد وتتنامى، وعلى مدى القرن العشرين أصبحت وحدة التراب الصومالى قضية حية ترسم تاريخ المنطقة.

* * *

كانت القوى الاستعمارية تقتطع أراضى ومساحات لشعوب آمنة مستقرة، وترسم على الورق خرائط وتقرر حدوداً دون الأخذ فى الاعتبار التوزيعات القبلية والعرقية للسكان، وترجع نوايا استعمار بريطانيا للصومال واستخدام موانيه إلى تاريخ استحواذها على عدن عام ١٨٣٩، إذ أرادت بريطانيا إقامة حامية عسكرية على أرض الصومال لكى تؤمن طريقها إلى مستعمراتها فى «عدن» ولتوفر لجنودها الغذاء؛ لأن «عدن» فقيرة فى المنتجات الزراعية والحيوانية، لذا لم تكن قادرة على توفير احتياجات السفن البريطانية فى طريقها إلى الهند، فرأت أن تستخدم الموانى الصومالية قواعد لتغذية رجالها باللحوم والمنتجات الصومالية، وعليه فقد نشطت الدوائر البريطانية فى وضع يدها على بربره وزيلع ومنافسة الوجود المصرى بها تمهيداً لإقصائه، ثم اقتطعت مساحة أخرى أطلق عليها الصومال البريطانى.

وعلى المنوال نفسه سارت فرنسا، بدأ دورها فى منطقة جيبوتى التى كانت تعرف بأرض العفر والعيس، فحظى القنصل الفرنسى فى عدن عام ١٨٥٩ بحق امتياز فى منطقة الدناكل (العفر)، ورفع العلم الفرنسى عليه، ولكن وضع اليد عملياً تم بعد عشر، أعوام عند فتح قناة السويس. ولم تتأخر إيطاليا أيضاً فقام الإيطاليون بوضع يدعم على ميناء عصب بشرائه من شيوخ الدناكل عام ١٨٦٩.

وفى عام ١٨٨٨ تم توقيع اتفاق انجليزى ـ فرنسى حدد نفوذ كلٍّ منهما فى أرض العفر والعيس أصبحت جيبوتى بمقتضاه تابعة لفرنسا وبقية مناطق العيس وبلاد الصومال المواجهة لعدد من نصيب بريطانيا. وانتهز إمبراطور الحبشة «منليك» الفرصة وسارع بجيوشه إلى هرر، ووقعت معركة فاصلة بين أهالى

البلاد والأحباش عام ١٨٨٧ انتصر فيها الأحباش واستباحتها. وكان سقوط هرر بداية عصر الظلمات والانحطاط لمسلمى المنطقة، فقد كانت هرر تمثل حاضرة الثقافة الإسلامية فى أفريقيا الشرقية وحاضرة السلطنات الإسلامية ومركز الإشعاع الثقافى الإسلامى فى كل القرن الأفريقى.

وفى عام ١٩٣٦ عَنَّ لإيطاليا أن توسع نطاق نفوذها فى الصومال، فاجتاحت جيوشها منطقة الأوجادين، وكانت هذه المنطقة خاضعة للسيطرة البريطانية وملحقة بأثيوبيا، ثم قامت بضم أراضى أخرى وأطلقت عليها منطقة شرق أفريقيا الإيطالية (الصومال الإيطالى وإقليم الأوجادين) ولكنها فقدت الأوجادين بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية، ورجع الإقليم إلى أثيوبيا.

ومنذ تلك الفترة وإقليم أوجادين يمثل بؤرة توتر وسببًا للصراع الدائم بين أثيوبيا والصومال، وستارة تتسلل من خلفها القوى الكبرى لبسط نفوذها، ثم أضيف إلى القوى الكبرى الولايات المتحدة زعيمة المعسكر الرأسمالى والاتحاد السوفييتى قائد المعسكر الاشتراكى.

اتخذت الحرب الباردة بين القوتين العظميين من الأراضى الصومالية ميدانًا لصراعهما على إثر حصول الصومال البريطانى (صومالى لاند) على استقلاله عام ١٩٦٠، وبعد ستة أيام استقل الصومال الإيطالى واتحدا معًا وكونا الصومال الحديث[١]. وبقيت ثلاثة أجزاء منسلخة عن الصومال الكبير وهى جيبوتى والأوجادين والصومال الكينى، وكانت بريطانيا اقتطعت فى عام ١٩٢٦ جزءًا من الصومال وضمته إلى كينيا. وتم توحيد الصوماليين البريطانى والإيطالى

---

(١) معلومات أساسية عن جمهورية الصومال:

* الاسم: الصومال، العاصمة، مقديشيو: تاريخ الاستقلال: أول يوليو ١٩٦٠.
* الموقع: شرق أفريقية، يحدها خليج عدن شمالاً والمحيط الهندى شرقًا وجيبوتى من الشمال الغربى، وأثيوبيا غربا وكينيا فى الجنوب الغربى.
* الموارد الطبيعية: اليورانيوم وخام الحديد والقصدير والجبس والبوكسايد والنحاس والملح والغاز الطبيعى وبعض الاحتياطات النفطية.
* السكان: يقدر بنحو عشرة ملايين نسمة، النمو السكانى: ٢,٨٥٪. =

بشكل طوعى، وبقى مطلب استعادة أشطاره الثلاثة التى سلخت منه فترة الاستعمار مشكلته الكبرى.

اندلعت الحرب الأولى فى تاريخ الصومال المستقل وهى حرب كبيرة طويلة بين أثيوبيا والصومال واستمرت من ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧م دعمت فيها الولايات المتحدة أثيوبيا بالسلاح والمال والتأييد السياسى فى المحافل الدولية، بينما وقف الاتحاد السوفييتى والصين وراء الصومال وقدمتا السلاح والمال، واستمرت الحرب ثلاث سنوات أنهكت كليهما ولم يعد فى مقدورهما مواصلة النزاع. فقبلا وقف إطلاق النار، ولكن كان اتفاقا حذرا ينذر بالانفجار.

الدولة المركزية

أدى فشل الحرب الصومالية الأثيوبية إلى قيام الجيش الصومالى بثورة أكتوبر ١٩٦٩، ورحب الشعب بالانقلاب العسكرى بحماس لينهى مظالم حكم مدنى غير مستقر استمر تسع سنوات، ورأى فى قائد الانقلاب «سياد برى» الزعيم الوطنى الذى سيحقق الحلم فى استقرار الأوضاع فى البلاد وتوحيد التراب الصومالى.

والحقيقة أن محاولة تحقيق هذا الحلم إلى واقع كلف الرئيس «برى» الكثير، وكانت طموحاته هى جوهر أزماته، كما كان فشله فى حروب التوحيد أحد العوامل التى بلورت المعارضة ضد نظامه وأطاحت به فى النهاية.

عندما تولى «سياد برى» السلطة عام ١٩٦٩ وجد نظامين متناقضين هما: النظام القبلى التقليدى القائم على الرعى والمقايضة، والنظام الحضرى الذى ارتبط بأجهزة الدولة ومشاريعها وارتبط إنتاجه بالسوق المحلية والعالمية.

= * المجموعات العرقية: صوماليون ٨٥٪، بانتو وغير صوماليين ١٥٪ بما فى ذلك العرب الذين يقدرون بأكثر من ٣٠ ألف نسمة.

* الديانة: الغالبية العظمى مسلمون، مع وجود أقلية بسيطة من المسيحيين.

* اللغات: الصومالية، العربية، الإيطالية، الإنجليزية.

لم تعمل الدولة على مزج هذين النمطين فى إطار خطه للتنمية، بل إن تدخلها عبر النمط التقليدى الأول اصطدم بزعماء القبائل فى إطار عمليات تأميم الصادرات والواردات، وأدى ذلك إلى دخول أجهزة الدولة فى معركة مع شيوخ القبائل وأعدم بعضهم، وأضيرت مصالحهم الاقتصاديه وأوضاعهم الاجتماعية بفقدانهم تجارتهم للماشية مع أسواق الخليج والسعوديه ومصر. وكانت النتيجة هى التماسك القبلى وعزلته عن أجهزة الدولة، والاعتماد على تهريب الماشية وتجارتها مع الدول المجاورة.

وبالنسبة للنمط الإنتاجى الثانى المرتبط بأجهزة الدولة، فقد شابه أيضًا خلل فى توزيع برامج وخطط التنمية، تمثل فى إهمال شمال البلاد تنمويا، فشُيِّدت مشاريع تنموية فى جنوب ووسط الصومال إبان الحركة الإنشائية العمرانية التى قادتها الدولة بمساعدة الاتحاد السوفييتى (سابقًا)، بينما ظل الشمال برغم الجهد الفردى الذى بذله أبناؤه، ورغم العلاقات التجارية مع جيبوتى ودول الخليج ظل غاية فى التردى والتخلف مقارنة بالجنوب والوسط، وتزامن هذا الخلل فى إدارة توزيع المشاريع التنموية مع ما أسماه الشماليون بعمليات تنظيف المناصب العليا فى الإدارات الصومالية والجيش من الشماليين، وترتب على ذلك إثارة النعرات القبلية بين الشمال والجنوب.

ومن ناحية أخرى يمكن القول إن النزاع السياسى الذى أدى إلى الحرب الأهلية فى الصومال لم يكن أصلا بين العشائر فحسب، بل كان جوهره نزاعًا على المصالح بين ثلاث مجموعات اقتصادية فى المجتمع هى: الرُحَّل، والريفيون، والحضريون، كما ينبغى التأكيد على أن السياسين والقادة العسكريين ينتمون إلى الشريحة العليا فى النظام الاجتماعى التى تشمل فقط السكان فى المدن. وفى المقابل فإن القيادة التقليدية ـ بالرغم من إضعافها طوال ما يزيد عن ٣٠ سنة من الحكم شبه الحديث وتقويض سلطتها طوال أكثر من عقدين من الديكتاتورية العسكرية ـ لا تزال تتمتع بالنفوذ والاحترام لدى الأغلبية السكانية من الرحَّل الذين يشكلون ٨٠٪ من السكان.

وبسبب الإحباط لفشل نظام الحكم الحديث المتمثل فى المؤسسات الحكومية والدولة لجأ الصوماليون إلى نظامهم القديم وهو التنظيم القبلى أو العشائرى. ومن جهة أخرى عمل نظام برى على إزكاء الخلافات بين هذه القبائل لتحقيق أهدافه، وبث عدم الثقة بين مختلف العشائر والفصائل، وأدى هذا الأسلوب إلى خلق نزعة الشك والريبة، ليس بين الفصائل فحسب، بل إزاء أى سلطة مركزية، ويظهر ذلك بوضوح فيما قام به الصوماليون من تدمير كافة رموز الدولة وهيكلها ومؤسساتها فى سياق حربهم منذ نظام برى.

وبالنسبة للوضع الاقتصادى، فقد شهدت فترة الثمانينيات أزمة اقتصادية تعود للأسباب الآتية:

١ ـ حدثت تغيرات ملحوظة فى أسعار تصدير الماشية الصومالية بسبب المنافسة الأسترالية الشديدة على السوق السعودى الذى كان يستوعب ٩٠٪ من الإنتاج الصومالى. وأدى خوف الصومال من فقد هذه السوق إلى تخفيض أسعارها، بالإضافة إلى قلة الإنتاج بسبب انتشار المواجهات المسلحة مع النظام. وترتب على خفض الأسعار وتقليل التصدير انكماش دخل البلاد من العملة الصعبة. كما أثرت حرب الخليج على استيعاب السوق العربية للإنتاج الصومالى، مما ضاعف من الآثار السلبية للأزمة على دخول الرعاة والمنتجين والتجار.

٢ ـ أثر الجفاف الذى اجتاح شرق أفريقيا ـ وبخاصة القرن الأفريقى ـ على إنتاج الثروة الحيوانية، كما هلكت ثروة الموز الصومالى الذى يمثل نسبة هامه من صادرات البلاد.

٣ ـ لجأت أجهزه الصومال بعد أن فقدت جزءا هاما من قدراتها الاقتصادية ـ بسبب الحرب مع أثيوبيا لاستعادة الصومال الغربى ـ إلى الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية، ففى عام ١٩٧٩ بلغ العجز فى ميزان المدفوعات ٢٢٠ مليون دولار، وارتفع عام ١٩٨٦ إلى ٣٨١ مليون دولار، بينما وصل عام ١٩٨٨ إلى أكثر من ٣٨٠ مليون دولار. ويعادل هذا الرقم الأخير

خمسة أضعاف دخل الصادرات الصومالية. وارتفعت نسبه التضخم فى العام نفسه إلى ١١٠٪ فى بلد لا تكفى كل صادراته لتغطية نصف قيمة خدمة ديونه البالغه ٣ مليارات دولار. وكنتيجة مباشرة لذلك عم البؤس ليصير الدخل السنوى للفرد ٢٨ دولارا واستفحلت البطالة، واختفت الخدمات الاجتماعية.

والحقيقة ـ وبرغم كل ما سبق ـ يمكن القول إن الرئيس برى استطاع أن يقيم حكما مركزيا استمر ٢٢ سنة. وتنقسم هذه الفتره إلى مرحلتين، **الأولى:** استغرقت السنوات الست من أكتوبر ١٩٦٩ إلى ١٩٧٥، اتسمت بهدوء نسبى بالرغم من أنه وضع كل السلطات فى قبضته، فأصبح رئيسًا للدولة وسكرتيرًا عامًا للحزب الحاكم (الحزب الاشتراكى الثورى الصومالى) ورئيسًا للوزراء والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وذلك بعد أن منع الأحزاب السياسية وألغى الدستور وحرم حرية التعبير والاجتماعات، وسمى نظامه بالثورة المباركة التى تعتمد على الماركسية اللينينية، إذ اضطر للتوجه إلى الاتحاد السوفييتى طلبًا لمساعدة بلاده الفقيرة.

المرحلة الثانية: استغرقت ستة عشر عامًا التالية من ١٩٧٥ ـ ١٩٩١ مثلت وضعًا مختلفًا، فتحرك الرئيس «برى» أكثر فأكثر نحو تركيز السلطة فى يد قبيلته، وورط البلاد فى حرب مع أثيوبيا (الحرب الثانية) عام ١٩٧٧ لانتزاع منطقه أوجادين منتهزاً ما أصاب أثيوبيا من ضعف وانقسام فى أعقاب ثورتها ضد الإمبراطور «هيلا سيلاسى» عام ١٩٧٤. وعزز المشاعر القومية فى نفوس الصوماليين المقيمين داخل منطقة الأوجادين. وأنشأء منظمة مسلحة صومالية سميت «جبهة تحرير غرب الصومال» بدأت الجبهه بتنفيذ أولى عملياتها العسكرية فى إقليم أوجادين فى فبراير ١٩٧٧ بعد وقت قصير من تسلم الرئيس «مانجستو» السلطة فى أثيوبيا، وكاد النصر يكون حليفًا للصوماليين لولا تدخل الاتحاد السوفييتى وحليفه كوبا عندما رفع مانجستو هو الآخر شعار الماركسية، فتحول السوفييت من «برى» إلى «مانجستو» وقدموا له المساعدة العسكرية مما جعل الحرب تميل لصالح أثيوبيا. ونشط الرئيس «مانجستو» بمد يد الصداقه إلى دول الجوار

الأفريقية، فزار كينيا والسودان، واستضاف الرئيس التانزانى فى أديس أبابا، فحاصر الرئيس الصومالى وضرب طوقا من العزلة حوله.

حاول «برى» كسر هذا النطاق، ولكن محاولات الإفلات من هذه العزلة المفروضة عليه لم تنجح، الشىء الوحيد الذى يمكن أن تسميه حكومة الصومال نجاحًا فى سيادتها الخارجية هو تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة، فمنحت أمريكا تسهيلات فى ميناء «بريرة» مقابل إمداد الأخيرة لها ببعض المساعدات، ولكن هذه الإمدادات جاءت أقل مما كانت تنتظره الصومال لتعوض خسائرها فى الحرب الأثيوبية، فكل ما قدمته الولايات المتحدة هو بعض أجهزة الرادار ووحدات للدفاع الجوى مع قروض تبلغ ٤٥ مليون دولار. كما لم تستفد الصومال كثيرا من علاقات الصداقة التى أنشأتها مع الصين وغيرها من الدول، فلم تحصل من الصين إلا على بعض العربات المسلحة، ولم تحصل من حضورها المؤتمر الإسلامى فى الطائف إلا على قليل جدا من المساعدات.

لم يعد أمام الصومال من مخرج بعد أن تكاثرت عليها السهام سوى أن تتنازل عن مطالبها بالنسبه للأوجادين، كما تنازلت من قبل عن مطالبها السابقة فى جيبوتى، واعترفت بها عندما أعلنت استقلالها عام ١٩٧٧ .

نصحت الخارجية الأمريكية الرئيس الصومالى أثناء زيارته لأمريكا بعدم مواصلة الحرب فى الأوجادين، وقد أثارت نصيحة واشنطن وقتها دهشة المراقبين، فنظام مانجستو ما زال على علاقة جيدة بموسكو، وأثيوبيا هى قاعدة انطلاق أساسية لمخططات موسكو فى المنطقة، وفسر ذلك وقتها بأحد أمرين: إما أن يكون النظام الأثيوبى قد حزم أمره سرّا للانتقال إلى المعسكر الأمريكى الغربى إثر صفقة عقدت بين واشنطن وأديس أبابا لإعطاء الأوجادين إلى أثيوبيا، وهذه الصفقة هى عربون انتقاله العلنى (وقد كان). وإما أن تكون الصفقة الأثيوبية الأمريكية هى أساس صفقة بين موسكو وأمريكا فى إطار سياسة توزيع مناطق النفوذ بين الدولتين.

وفى غمار هذا المأزق الصومالى افتعلت كينيا أزمة لتزيد من الضغوط، إذ فجأة وجه الرئيس الكينى «دانيال آراب موى» تحذيراً إلى جارته الصومال مهدداً

بأن قواته ستعبر الحدود الصومالية إذا تعرضت بلاده لأى غارة تقوم بها القوات الصومالية، وجاء تحذير الرئيس الكينى فى أعقاب حادث حدود اشتبكت فيه الشرطة الصومالية مع الشرطة الكينية. ورغم أن مناوشات الحدود تحدث مراراً وتكراراً بين أغلب الدول الأفريقية، فالحدود السياسية التى خطها الاستعمار تشطر الوحدات القبلية التى لا تعترف أصلا بهذه الحدود، فيحدث أحياناً أن يتجاوزها بعض الأفراد بطريقة غير مقصودة، ولا يستدعى ذلك كل هذا الاستنفار الرسمى، وكثيراً ما يمر بسلام دون تهديد أو وعيد، وقد لا يلتفت أحد إلى مثل هذه التجاوزات، ولكن بين كينيا والصومال ذات العلاقات المتشابكة فالأمر كان يصعب تجاهله.

سارعت الصومال باحتواء الموقف، وأرسلت وزير دفاعها إلى نيروبى حاملاً رسالة شخصية من الرئيس الصومالى إلى الرئيس الكينى، وأكثر من ذلك اضطر الرئيس «سياد برى» لكى يأمن جانب كينيا أن يعلن أمام مؤتمر القمة الأفريقى أن بلاده تتخلى عن مطالبها الترابية تجاه كينيا، ولكن لم يصدقه المسئولون الكينيون واعتبروا كلامه محاولة لتحييد كينيا للتفرغ لمواجهة أثيوبيا، ونوعا من تهدئة هذا الجانب مرحليا طالما لم يقترن هذا القول باتفاقية حدودية بين البلدين تحل هذا الإشكال بشكل نهائى.

وزاد الطين بلة للرئيس الصومالى مشكلة اللاجئين فى القرن الأفريقى بؤرة الصراع الدولى والتدخلات الأجنبية. وبالنظر إلى خريطة المنطقة نجد أن أكثر المناطق تضرراً هى الصومال. هذا البلد ذو الإمكانيات البسيطة استقبل وحده ١,٥ مليون لاجئ، وكان لذلك أسوأ الأثر على اقتصاده.

وأتت موجات اللاجئين فى الأساس بسبب حرب الأوجادين بين أثيوبيا والصومال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧، وزادت واتسعت بفعل الجفاف الذى حل بشرق أفريقيا، فقد نزح هؤلاء من شرق أثيوبيا وجنوبها التماسا للملجأ والغذاء، وأعدت لهم المدن الصومالية على الحدود ٢٣ معسكراً، وأكثر من ٩٢٪ من سكان هذه المعسكرات من النساء والأطفال الذين ذهب رجالهم للانضمام إلى

قوات جبهة تحرير الصومال أو البحث عن الرزق وإنقاذ ما تبقى من ماشيتهم هروبا من الجفاف. وكل ذلك انعكس بالضعف على الصومال مما سبب هزائمها أمام إثيوبيا فى تلك الحرب الممتدة، وظهر ذلك واضحًا عام ١٩٨٨ .

سقوط الحكومة المركزية

حوصر برى من كل الجهات، ولم يكن أمامه سوى توقيع اتفاق سلام مع أثيوبيا ١٩٨٨ تنازل بموجبه رسميا عن مطالبة الصومال بإقليم أوجادين، وكان هذا نهاية له. وساهمت الهزيمة العسكرية فى فقدان النظام للشرعية السياسية. وبالإضافة إلى ما خلفته هذه الحرب من لجوء أكثر من ربع مليون نسمة إلى الشمال الفقير ليزيد من مشاكله مع النظام، ومثلما كانت اشترطت كينيا بتوقيع اتفاقية للحدود عام ١٩٨٨، حاولت إثيوبيا إجبار الصومال على الاعتراف بالحدود القائمة فى اتفاقية أبريل ١٩٨٨ كشرط لتطبيع العلاقات بين البلدين، وقادت تداعيات الهزيمة ونتائجها إلى سيطرة العسكريين على المناصب القيادية فى المحافظات والإدارات الحكومية، وصارت المناصب السياسية العليا فى يد الجنوبيين، وبالذات أبناء عائلة برى من قبيلة «المريجان الصغيرة»، ومثلما تعرضت قضية وحدة التراب الصومالى إلى تلك النكسة، تعرض أيضا الوفاق الوطنى إلى الانقسام أمام جبروت الحكم الفردى وتطبيقه ليساسة قبلية تقوم على تميز قبيلة واحدة ومنحها امتيازات خاصة وضرب الآخرين، وأدى ذلك إلى تدهور الحالة الأمنية وتزايد الاعتقالات، وولد هذا الاضطهاد السياسى والاجتماعى الذى اتخذ طابعا عنصريا وقبليا انبثاق الحركات المسلحة للتخلص من النظام القائم.

كانت أكثر الجبهات سخطا المؤسسة العسكرية التى شعرت بالإهانه لتوقيع برى اتفاق السلام، وحملوا قراره تضييع المكاسب التى أحرزها الجيش الصومالى الذى كان قاب قوسين من تحقيق حلمه القومى باستعادة إقليم أوجادين، فخرج من عباءة الجيش تنظيم جبهة المؤتمر الصومالى الموحد التى تزعمها فرح عيديد،

وقد تشكلت عام ١٩٨٩ من تجمع سياسيين قدامى وضباط سابقين ومن الجنود المنسحبين من الجيش الصومالى. وأعلنت قوات جبهة المؤتمر بقيادة الجنرال فرح عيديد الحرب على سياد برى، واستطاعت مع القوى الأخرى (المتمثلة فى ثلاث جماعات رئيسة مقاتلة هى الحركة الوطنية الصومالية التى تسيطر على الشمال، والجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال التى تسيطر على الإقليم الشرقى، والجبهة الوطنية لتحرير الصومال التى تسيطر على الإقليم الغربى)، استطاع المؤتمر الصومالى الموحد بهذه القوى وبإرادة الشعب الإطاحة بالرئيس برى، والسيطرة على العاصمة وطرده منها. ولكن ما إن استولى المؤتمر على السلطة حتى انشق إلى فصيلين أحدهما بزعامة فرح عيديد، والثانى بزعامة على مهدى محمد.

فبعد ساعات من الإطاحة بالرئيس برى عام ١٩٩١ قامت جماعة من قادة المؤتمر بالسيطرة على راديو مقديشيو، دون موافقة الجنرال عيديد الذى كان يقود المعركة ضد القوات الحكومية، ودون علمه أيضا، وكذلك دون موافقة اللجنة المركزية للحزب، واستطاعت هذه الجماعة التى تمثل الطبقة الثرية - فهم أساسا من رجال الأعمال والتجار والأغنياء - استطاعوا مع تأييد سياسى وعسكرى قليل أن يقبضوا على السلطة، ويعينوا «على مهدى محمد» رئيسا للصومال خلفا لسياد برى. ولم يقبل ذلك الجناح العسكرى الذى يقوده «فرح عيديد» ورفض هذا التصرف، وقال إنه لم يؤخذ رأيه فى موضوع تعيين رئيس الجمهورية، وإن سياسة الأمر الواقع هذه لا يقبلها مهما كانت العواقب.

التدخل الأمريكى ١٩٩٢ - ١٩٩٤

دار الاقتتال بين الرجلين، اعتمد «عيديد» على زعامته والتأييد الشعبى له، واستند «على مهدى محمد» على القوى الأجنبية الخارجية التى تحولت من قوات تدخل لإنقاذ الصومال إلى قوات تقتل وتفتك بشعب أعزل بائس، وتحول عيديد من مقاتل من أجل السلطة إلى مدافع عن استقلال بلاده ومجاهد لطرد القوات الأجنبية من أراضى الصومال. وهكذا وجد نفسه يقود الحرب ضد الوجود

الأجنبى للقوات الأمريكية فى حملتها التى سمتها «إعادة الأمل» (يونيصوم ـ ١) ثم ضد قوات الأمم المتحدة فى حملتها «يونيصوم ـ ٢».

وقصة الوجود الأجنبى فى الصومال تعود إلى فترة الحرب الباردة عندما كان للاتحاد السوفييتى مواطئ أقدام فى منطقة القرن الأفريقى التى تمثل شرق أفريقيا، وفى جنوب الجزيرة العربية، ومدخل البحر الأحمر. وكان للاتحاد السوفييتى نفوذ قوى فى اليمن الجنوبى وفى أثيوبيا (أيام حكم مانجستو) وفى الصومال (سياد برى)، فلما انهار الاتحاد السوفييتى وبدأت الحكومات المعتمدة عليه فى القرن الأفريقى تتساقط الواحدة تلو الأخرى، أرادت الولايات المتحدة أن ترث هذا الميراث، وتدعم نفوذها فى هذه المنطقة الخطيرة. وجاء دور الصومال.

ومن جهة ثانية فإن حركه جارنج فى جنوب السودان كانت فقدت دعمها الكبير الذى يأتيها من أثيوبيا بسقوط «مانجستو» وبدأت حكومة السودان المركزية تسيطر على الجنوب، وتكبد «جارنج» هزائم هددت بتصفية حركته، ولم يُرض هذا السياسة الأمريكية بطبيعة الحال، ونظرت الولايات المتحدة إلى الصومال أن يكون موطئ قدم لها لتمد نفوذها إلى السودان، ولتدعم حركة جنوب السودان الانفصالية.

بدأت الولايات المتحدة تتحرك بدعم الحروب الأهلية فى الصومال، وشنت حملة دعاية واسعة على الصومال وشعبه بأنه لا يستطيع أن يحكم نفسه بنفسه، ويتردى فى وهاد الجوع العرى والقتل المتبادل فى حركة أشبه بالانتحار الجماعى، وبدت الولايات المتحدة فى صورة المنقذ المخلص «ميكى ماوس» الذى يرد الشر ويدفع الصومال إلى الحضارة والرخاء.

وتحت شعار إنقاذ الصومال، نزلت القوات الأمريكية أرض الصومال ١٩٩٢ فى عملية «إعادة الأمل»، ولكن هذه العملية آلت سريعا إلى عملية «جلب الموت» وما بدا من أنها عملية تهدئة تحولت إلى حرب دامية واسعة النطاق بين القوات الأمريكية الغازية والقوات الوطنية. وبينما كانت الطائرات الأمريكية المروحية تطلق النار على النساء والأطفال الأبرياء كان رجال عيديد يحملون

جثث الطيارين الأمريكيين الذين حصدتهم النيران ويجوبون بها الشوارع كنوع من مواكب المذلة لأمريكا، وكان مشهد القتلى الأمريكيين وصورهم عبر شاشات التليفزيون الأمريكى كافيين لأن يجبرا الرئيس الأمريكى على إعلان سحب القوات الأمريكية من الصومال وإنهاء عملية إعادة الأمل، بعد أن خشيت أن تصبح الصومال فيتنام أخرى، وسلمت الولايات المتحدة المهمة للأمم المتحدة بأن تقوم بدورها فى إخضاع الصومال، وهو ما عرف بعملية «يونيصوم ـ ٢».

والمؤسف أن الأمم المتحدة عندما استلمت الأمر شجعت فصائل مقاتلة لم تكن موجودة أصلاً أثناء الصراع من أجل الإطاحة ببرى. كما يصعب القول بأن أيّا من هذه الفصائل تمثل أى شخص سوى رؤسائها، واعترفت بهم لإضعاف عيديد الذى أطاح ببرى.

وتحقيقًا لهذه الغاية أكملت القوات الدولية القتل والتدمير، وحدث الصدام الدامى بينها وبين عيديد. كان الصدام الأول عندما نسفت القوات الدولية مقر عيديد ومركز قواته، وقتل فى هذا الاشتباك ١٤ صوماليّا. ولكن عيديد أفلت ونجا من هذه الغارة. ثم أصدرت الأمم المتحدة أمرًا بالقبض عليه، وقامت قواتها بتمشيط المدينة بالطائرات الهليكوبتر تفتش فى كل أنحاء المدينة عن الرجل. ودمرت هذه الغارة مقر إذاعة مقديشيو الذى كان واحدا من المؤسسات القليلة جدّا التى حوفظ عليها من المجموعات المقاتلة أثناء الحرب الأهلية، وذلك لأنها ليست مجرد محطة راديو وإنما هى أيضًا مقر وزارة الاستعلامات، وهى أيضًا دار للمحفوظات الوطنية، والأرشيف والمكتبة الوطنية الصومالية التى تجمع آداب الصوماليين وثقافتهم. إن هذه الثروة القومية التى حطمتها قوات الأمم المتحدة بإغارتها على إذاعة مقديشيو قد دمرت إلى الأبدْ ثروة لا يمكن استعادتها.

ثم حدث الصدام الثانى بين قوات عيديد والأمم المتحدة عندما حاولت قوات الأمم المتحدة ـ مستخدمة الهليكوبتر ـ تدمير أماكن سلاح عيديد. وقد تكون هذه السياسة العمياء من الجو أضرت ببعض رجال عيديد وذخائرهم، ولكنها تسببت

فى قتل المئات من أفراد الشعب الأبرياء، واستفزت المواطنين العاديين الذين شعروا أنهم يهاجمون من قوات أجنبية غريبة. وبدت قوات الأمم المتحدة تمثل قوات احتلال، وتحولت من مخلص لهم إلى محتل لأرضهم، وصارت عمليات «يونيصوم-١، ٢» فى عيون الصوماليين عمليات جلب للموت، وتفجرت الاشتباكات العنيفة بين قوات الأمم المتحدة وبين المواطنين الصوماليين العاديين. ولم يعد فى مقدور قوات الأمم المتحدة أن تسير فى شوارع مقديشيو، وكان عليهم أن يستخدموا الهليكوبتر فى تنقلاتهم العادية حتى لا يظهروا أمام الشعب الكاره لهم. هذا الوضع الذى أصبح مستحيلاً فى مقديشيو جعل الأمم المتحدة تطلب رأس عيديد، ولكن فشلت كل الجهود الدولية أن تقبض عليه أو تستميل أحداً من الصوماليين للإرشاد عنه وكشف مكانه، وهو أبلغ دليل على أن عيديد أصبح يمثل بالنسبة لشعبه بطلاً قوميّا تحميه الجماهير، فلم يفش أحد أمره رغم المكافأة السخية لمن يرشد عنه.

والحقيقة أن الأمم المتحدة عندما تدخلت فى الصومال لم يكن لديها هدف واضح سوى القبض على عيديد. وقد انتقد ممثلها الخاص «محمد سحنون» هذا التدخل، وطالب بإيضاح الأهداف السياسية للعملية، وقال إن هناك ٣ آلاف طفل صومالى على الأقل يموتون، وقوات الأمم المتحدة تقف متفرجة، وقد طرده بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة وقتها لشهادته الصادقة.

ثم أرسل الأمين العام للأمم المتحدة مستشارا آخر هو «شنما يا حارنجان» الذى قام بجولة خاصة فى الصومال أعلن بعدها هو أيضًا أن الأمم المتحدة تتصرف بشكل غير سليم فى الصومال، وأن عملية «يونيصوم-٢» عجزت أن تفعل شيئًا سوى قتل المئات من الأبرياء.

وأمام هذه الشهادات، وتدهور الوضع الأمنى للقوات الدولية، حاولت الأمم المتحدة احتواء الأمر بعقد مؤتمرات سياسية للقوى الوطنية، ولما كان عيديد أحد أطراف هذه القوى، وبما أنه مطلوب اعتقاله بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية، فقد نشأت عن ذلك مشكلة قانونية معقدة اضطرت الأمم المتحدة فى سبيل حلها إلى إلغاء قرارها باعتقال عيديد، وعاد حرّا طليقًا، وصار يمثل شعاراً

ورمزًا للقومية الصومالية التى تدافع عن نفسها ضد القوات الأجنبية، وزادت شعبيته بين أنصاره، فزار دولا عدة لقى فى معظمها استقبال الرؤساء، وزاد هذا قناعته بأنه الرئيس الوحيد للصومال. ولكن لم يكتب لعيديد أن يحقق هذا الحلم، فقد أزعج سلوكه الرئاسى أقرب الأشخاص إليه وممول آلته الحربيه «عثمان على حسنى» الملقب «عطو» فانشق عليه وتحالف مع خصمه اللدود «على مهدى محمد» الذى نصب نفسه أيضًا رئيسًا للصومال. وفى معركة مع فصيل على مهدى جرح عيديد، وضاعف من شدة إصابته مرضه بالسكر، ثم أعلن عن وفاته متأثرًا بجراحه.

وبموت عيديد لم يتحقق السلام للصومال، بل زاد التطاحن والاقتتال بين قبائله وفصائل أمراء الحرب الذين دُفعوا من القوى الأجنبية. وتعقدت الأمور أكثر باشتراك أطراف أفريقية خارجية، إذ أقدمت جارته أثيوبيا بإيعاز من الولايات المتحدة على غزو الصومال، وبعدما كانت المواجهة صريحة بين القوى الصومالية وقوات أجنبية أصبحت المواجهة بين الصومال وأطراف أفريقية تساندها أمريكا صراحة.

انفصال أرض الصومال «صومالى لاند»

وفى غمار الاقتتال والحرب الأهلية التى تنوء بها البلاد، ارتأت الحركة الوطنية فى الشمال (الصومال الغربى البريطانى سابقًا) عدم انتظار الفصائل الجنوبية لتحسم أمرها، فقررت فى مايو من العام نفسه ١٩٩١ الانفصال واسترجاع جمهورية الصومال وعادت إلى اسمها القديم «صومالى لاند» وعاصمتها هرجيسا. وشَبَّه المبعوث الأمريكى الخاص للصومال هذا الانفصال بأنه يشبه نتف ريش الطائر ريشة بعد أخرى فلا يشعر الطائر، ولكنه يكتشف أنه لم يعد يستطيع الطيران فتعتريه الكآبة. وطالبت الحركة الوطنية فى صومالى لاند بعدم تدخل قوات الأمم المتحدة فى أراضيها لأنها لا تعانى من المجاعة أو الحروب، وعلى الأمم المتحدة إن شاءت مساعدتها فلترسل مساعدات اقتصادية.

وقد واجهت حكومة صومالى لاند منذ اليوم الأول لإعلان انفصالها تدهورا اقتصاديا، ليس بسبب الحروب الأهلية وإنما لافتقاد الشمال لمقومات الحياة الاقتصادية الضرورية، كذلك لم تنل هذه الدولة اعترافًا دوليًا بها، ورهنت الدول الغربية اعترافها بشرط أن تحصل هى أولاً باعتراف منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى الآن). ومنذ ذلك الوقت تسعى صومالى لاند لأن تكسب الاعتراف الدولى بها. وقد زار رئيسها ضاهر كاهين الولايات المتحدة هذا العام وقابل مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية الذى أبلغه أن الولايات المتحدة ثابتة على موقفها من أن الاعتراف بصومالى لاند هو شأن الاتحاد الأفريقى. والاتحاد الأفريقى لا يقبل بحركات الانفصال وتفتيت وحدة الدولة، وبالتالى أعلنت الدول الأفريقية معارضتها لاستقلال صومالى لاند وانفصالها. ولا يزال وضعها القانونى مستقلة من الناحية الفعلية بدون اعتراف دولى بها.

الحكومة الانتقالية ١٩٩٤م

انسحب الوجود العسكرى الأمريكى من الصومال، ولكن لم تنته المؤامرات الأمريكية، وكان المخطط الجديد هو تجاهل الأطراف المتصارعة جميعها والإتيان بحكومة موالية وبأشخاص آخرين جدد فدعت نيروبى إلى عقد مؤتمر «مصالحة» اختارت من يحضره بدقة من أمراء الحرب فى الصومال من الشخصيات الموالية، وتمخض المؤتمر عن تشكيل ما يسمى بالحكومة الانتقالية، واختير عبد الله يوسف رئيسًا للجمهورية ووضع دستور فيدرالى. وكانت هذه الصيغة الدستورية تمهيدا لأساس العملية العسكرية الأخيرة لأثيوبيا.

وعبد الله يوسف هذا كان ضابطًا سعى لقيادة حركة انقلابية فى الستينيات ولكن «سياد برى» سبقه واعتقله بمجرد استيلاء برى على السلطة. وفى عام ١٩٧٧ أثناء الحرب الصومالية الأثيوبية لاسترجاع الأوجادين كلفه برى بقيادة كتيبة، فكانت فرصة سانحة له؛ إذ بمجرد أن احتك بالجيش الأثيوبى غير ولاءه وساعدته أثيوبيا على إنشاء حركة سياسية تعرف «بالجبهة الصومالية للخلاص

الوطنى» أصبحت تقوم بحملات عسكرية بدعم أثيوبى ضد الصومال. وبعد سقوط برى ١٩٩١ عاد عبد الله يوسف إلى مسقط رأسه إقليم «بونت» مسلحا بفلسفة عن الذاتية الإقليمية وتقسيم الصومال إلى وحدات سياسية مستقلة طبقًا للانتماء القبلى، واستمرت أثيوبيا تغدق عليه المال والعتاد والدعم العسكرى والسياسى ضد خصومه (وفى ظل هذه الظروف نجحت حركة انفصال الشمال عن الجنوب واستقلت صومالى لاند تمشيًا مع فلسفة الذاتية الإقليمية).

انهار ما بقى من الدولة فى ظل حكومة عبد الله يوسف[1] بسبب إحلال الولاء القبلى محل الولاء الوطنى، واستشرى الفساد وانعدم الأمن وانتشر العنف المسلح بين الجماعات الحاكمة لتأمين مصادر العيش لعجز الحكومة عن دفع الرواتب، ودخلت العناصر التى تم تسليحها فى أثيوبيا إلى البلاد لا لتحكم وتقيم بلدًا ودولة ولكن لتقضى على البقية الباقية من بنية الدولة وتستأثر وتنهب الممتلكات العامة والحكومية وتحيلها إلى ممتلكات خاصة. وكان هذا تنفيذا لمخطط أثيوبى نفذت حلقاته على مراحل حتى حانت فرصته حين استطاعت أن تكيف هذه الوحدات القبلية بالمال والعتاد العسكرى لتتلاءم مع أجندتها ومشروعها السياسى فى تفتيت الوطن الصومالى.

الغزو الأثيوبى بالوكالة

فى ظل هذه الفوضى ظهرت المحاكم الإسلامية فى يونيو ٢٠٠٤، ظهرت كقوة اجتماعية نجحت فى ضبط الأمن وفض الخصومات فاكتسبت الثقة. وفى

(١) فى ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨، استقال الرئيس الصومالى عبد الله يوسف بعد أزمة سياسية حادة بين الرئيس وحكومته والبرلمان، وكان عبد الله يوسف أعلن فى ١٦ ديسمبر عزل رئيس وزرائه «نور حسن حسين» الذى كان قد حصل فى اليوم السابق على ثقة غالبية كبيرة من النواب الصوماليين، وعين بدلا منه رئيس وزراء جديد هو «محمود محمد جوليد» الذى لم يلق أى قبول لا شعبى ولا دولى، ونددت الأسرة الدولية بإقالة نور حسين واعتبرها البرلمان غير قانونية. وفى ٢٤ ديسمبر أعلن جوليد استقالته. ولم يمض أسبوع حتى اضطر عبد الله يوسف إلى تقديم استقالته، وسلم السلطة إلى رئيس البرلمان، الذى تولى مهام الرئاسة فى الصومال إلى حين أن يقوم البرلمان بانتخاب رئيس جديد خلال ٣٠ يومًا.

عام ٢٠٠٥ أعلنت أنها لا تعترف بالحكومة الانتقالية. وفى يونيو ٢٠٠٦ بسط رجال المحاكم الإسلامية نفوذهم على البلاد بعد أن سقطت العاصمة مقديشيو فى أيديهم وأعلنوا الجهاد على أثيوبيا والحكومة الانتقالية، واستطاعوا فى فترة وجيزة أن يحققوا الأمن ويقمعوا الجريمة والإرهاب والعرقية. وكسب المجلس الأعلى للمحاكم الشرعية تأييدًا سريعًا باستعادته النظام والقانون فى أجزاء عديدة من البلاد وفرضهم نظاما صارمًا ضد القراصنة.

وفى حين كان المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية يدعم سلطاته ويقمع أمراء الحرب كانت أثيوبيا البلد المجاور مؤيدة بالولايات المتحدة تغزو الصومال، وعن طريق التفويض بالحرب بالوكالة أعطت إدارة بوش الضوء الأخضر لأثيوبيا لغزو الصومال، وكانت الخطة أن تسحق أثيوبيا الحركة الإسلامية، وتطرد الإسلاميين وتعيد تنصيب حكومة صومالية علمانية غير مؤيدة من الشعب، وقد كان، ففى ديسمبر ٢٠٠٦ أى بعد ستة أشهر فقط من حكم المحاكم الإسلامية حدث الاجتياح الأثيوبى، ودخلت قوات أثيوبيا بقرار من زيناوى وخلفية أمريكية لقتال قوات المحاكم الإسلامية والمدنيين الأبرياء... لم تكن القوى متكافئة فسقطت المدن واحدة تلو الأخرى من أيدى رجال المحاكم. وظنت أثيوبيا أن الصومال دان لها وأنها نفذت تعاليم واشنطن وأرضت طموحاتها فى إسقاط نظام المحاكم الإسلامية الذى شهد له الجميع بحسن إدارته للبلاد ونجاحه فى عودة الاستقرار إلى بلد لم يعرف الاستقرار.

ولكن الأمور تطورت بغير ما توقعه زيناوى، إذ سرعان ما حولت المحاكم الإسلامية طبيعتها إلى حرب عصابات، واستطاعت مع شباب المجاهدين المتطوعين من أبناء الشعب الصومالى تجميع قواتهم من جديد ومقاومة القوات الأثيوبية بضراوة أفقدتها صوابها، وتحولت الصومال إلى كابوس مزعج لنظام الحكم فى أديس أبابا. وخلال عامين من الاحتلال الذى رحبت به الولايات المتحدة وهللت له العديد من القوى الأخرى التى يزعجها وصول أى نظام إسلامى للحكم، وجد النظام الأثيوبى أن قواته تواجه ما حدث لجنود القوات الأمريكية من قبل من الشعب الصومالى الأعزل. واحتدم الصراع والسخط

الداخلى فى إثيوبيا، ووجد زيناوى نفسه بين نارين نار داخلية وأخرى صومالية، فاستوعب درس أمريكا وأعلن قراره بالانسحاب فى ديسمبر ٢٠٠٨ قائلاً: إنه لم يرسل جيشه إلا استجابة لطلب من الحكومة الانتقالية.

خلاصة الوضع الآن تتلخص فى أطراف صراع متعددة

أولاً: حكومة انتقالية هشة تستقوى بالخارج (بأثيوبيا وأمريكا)، وأمراء الحرب الصوماليين السابقين الذين حجمتهم المحاكم الإسلامية، وكانت أمريكا تتعامل معهم بدون علم الحكومة الانتقالية قبل سيطرة المحاكم الإسلامية.

ثانيًا: تحالف تحرير الصومال المعارض للوجود العسكرى الأجنبى فى الصومال، ويضم تحالف اتحاد المحاكم الإسلامية وشباب المجاهدين، وأعضاء البرلمان الذين انسحبوا من الحكومة الانتقالية، وشخصيات إسلامية مستقلة وشخصيات سياسية ووطنية تعيش خارج البلاد، وممثلى الجاليات الصومالية فى أوروبا وأمريكا والعالم العربى.

إن كل طرف من أطراف النزاع غير مستعد لتقديم تنازل للآخر، ويرافق هذا التعنت السياسى حروب عشائرية بين القبائل الصومالية التى تجددت صراعاتها بعد الاحتلال الأثيوبى للأراضى الصومالية، وبذلك فإن الساحة الصومالية مرشحة لمزيد من التصعيد السياسى.

* * *